ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد: 06 العدد: 04(2021) ص295-305

التعليم الخاص في الجزائر بين الاستقلالية القانونية ورقابة الوزارة الوصية

Private education in Algeria between legal independence and the control of the guardianship ministry

نهائلي حفيظة

جامعة الجلفة (الجزائر)

Dr.nehailihafida@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
27 ماي 2021
تاريخ القبول:
17 جويلية 2021

الكلمات المفتاحية:
- ✓ التعليم الخاص.
- ✓ التعليم العمومي.
- ✓ الإستقلالية القانونية.

الملخص:

يحظى موضوع التعليم الخاص في الجزائر باهتمام كبير خاصة في ظل التنامي المتزايد لعدد المتمدرسين في المدارس الحكومية من جهة و ظهور الحاجة الملحة إلى تعليم يوفر الاستقرار و الراحة لأولياء التلاميذ من حيث توفير النوعية و تنظيم الوقت الذي يحول في كثير من الأحيان دون قضاء الأولياء لانشغالاتهم المستمرة على مدار اليوم كل هذه الأسباب أدت إلى استبعاد التعليم الحكومي و استبداله بالتعليم الخاص لكن رغم ذلك تطرح إشكالية الرقابة من طرف الوزارة الوصية على مؤسسات التعليم الخاصة و مدى حدود هذه الرقابة من حيث التأثير على مردودية التعليم من جهة و التأثير على الهدف الذي انشئت من أحله و هو التفرد و الاستقلالية و التميز.

Article info

Received
27 May 2021
Accepted
17 July 2021

Keywords:
- ✓ *Special education.*
- ✓ *Public education.*
- ✓ *Legal independence.*

Abstract :

The The subject of private education in Algeria receives great attention, especially in light of the increasing number of teachers in public schools on the one hand, and the emergence of an urgent need for an education that provides stability and comfort to the parents of pupils in terms of providing quality and time management that prevents in discrimination of times without the guardians spending their continuing concerns Throughout the day, all these reasons have led to the exclusion of public education and its replacement with private education, but despite this the problem of oversight by the guardian ministry of private education institutions and the extent of the limits of this control in terms of affecting the cost-effectiveness of education on the one hand and the impact on the goal that was established in the best way. And it is uniqueness, independence and distinction.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

مع النمو السكاني الكبير و تراجع معدلات النمو الاقتصادي في معظم البلاد العربية خلال السنوات الماضية فإن معدلات الانفاق الحكومي على قطاعات مثل الصحة و التعليم لم تشهد زيادة تذكر .

و بإتباع الحكومات العربية و منها الجزائر سياسات فتح المجال أمام الخواص للمشاركة في العملية التعلمية أدى هذا إلى تراجع الدولة عن دورها الريادي في هذه العملية مع تراجع حجم الإنفاق الحكومي على التعليم العام من جهة وتشجيع التعليم الخاص من جهة إلا أن هذا التشجيع رافقه نوع من الرقابة التي فرضتها الوصاية على مختلف المؤسسات الخاصة خاصة فيما يتعلق بالإطار القانوني الذي تخضع له هذه المؤسسات و كذا المقررات المتناولة و أخيرا الامتحانات المشتركة مع التعليم العام كل هذا جعلنا نلجأ إلى طرح السؤال التالي :

- هل يمكن أن يكون التعليم الخاص مستقلا وفعالا أمام رقابة الدولة ؟.

ينقسم التعليم إلى قسمين خاص وعام أو حكومي والتعليم الخاص هو النشاط التعليمي الذي لا تقوم الحكومة بالصرف والإشراف المباشر عليه.

ويفضل كثير من أولياء الأمور إرسال أولادهم إلى مؤسسات التعليم الخاص لاعتقادهم أنها تقدم تعليما متميز ومرتفع التحصيل مقارنة بالتعليم العام أو الحكومي بالإضافة إلى اهتمام المدارس الخاصة بالحصول على رضا أولياء التلاميذ كمستهلكين مما يرفع من قدرة أولياء الأمور على التدخل في العملية التعليمية بدرجة تفوق قدراتهم في المدارس العامة وباستطاعة أولياء الأمور التخاطب بحرية أكبر مع معلمي وإداري المدارس الخاصة أو نقل أبناءهم إلى قسم آخر أو حتى تغيير المدرسة بجدية أكبر.

وتبذل مؤسسات التعليم الخاص جهودا أكثر من مؤسسات التعليم الحكومي. (جليدان، 2011)

اعتمدت الجزائر منذ استقلالها نظام التعليم المجاني وهو نظام سهل على الأسر الجزائرية البسيطة لتعليم أبناءها إلا أن هذا النظام في كثير من الأحيان لم يعد يؤتي أكله لذا لجأ الكثير من العائلات إلى المدارس الخاصة رغم التكاليف الباهظة، ويتراوح عدد المدارس الخاصة اليوم في حدود 300 مدرسة خاصة عبر التراب الوطني حسب ما صرح به بعض مدراء المدارس الخاصة وهو عدد مرشّح للتزايد.

ويعتبر مصطلح الخصخصة من المصطلحات الحديثة نسبيا وقد تعددت الكلمات التي تفيد معنى انتقال التعليم من العام إلى الخاص كما تعددت التعاريف.

أولا: تعريف التعليم الخاص:

نقدم مجموعة من التعريفات:

1- يحمل التعليم الخاص معنى سياسة نقل ملكية بعض المناشط التعليمية وإدارتها من الدولة إلى القطاع الخاص، ونعني بذلك تحويل الخدمات التي تقوم بها المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص(جوهر، 2012)

2- هو ذلك التعليم الذي يتم في مؤسسات خاصة مرخصة رسميا من قبل وزارة التربية و يتم التعليم فيها من خلال دفع تكاليف مادية معنية حسب متطلبات كل مرحلة .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

و يتمثل في المدارس المملوكة لأحد المواطنين وهي تخضع بدورها لرقابة وزارة التربية و التعليم و تتبنى المناهج نفسها المطبقة في المدارس المناظرة لها من مدارس التعليم الحكومي و تعتبر المدرسة الخاصة في الجزائر عبارة عن مؤسسة تعليمية مستقلة ماديا تسير من طرف الخواص قائمة على جهد تربوي و علمي خاص تزاول نشاطها بصفة قانونية تحت وصاية وزارة التربية و التعليم و تمول من طرف أموال التلاميذ الملتحقين بها.

3- تعتبر مدرسة خاصة كل منشئة غير حكومية تقوم اصلا او بصفة فرعية بالتعليم او الاعداد المهني و التي قبل مرحلة التعليم الجامعي(دبوس، 2018)

4- ضمانا لحسن العملية التعليمية بانتظام تستهدف في ذلك شريحة معينة من المجتمع تتكون من القادرين على تحمل نفقات التعليم او الذين ينشدون تعلم أفضل لأولادهم و عليه تعد كل مؤسسة غير حكومية تعمل في مجال التعليم كالمدارس الخاصة سواء مملوكة لأفراد وطنيين أو أجانب إلا ما استثني منها بناء على القانون (دبوس، 2018)

وبالتالي يمكن القول أن التعليم الخاص هو ذلك النمط من التعليم الذي جاء من أجل تخفيف الضغوط على النظام التقليدي للتعليم العام، حيث جاء ليتفرد بنوع التعليم له من المميزات والسمات ما يسهل العملية التعليمية جعلها مناسبة لقدرات التلميذ وذلك من ناحية الأداء والتوقيت المناسب والامتيازات والامكانيات لتحقيق النتائج المتوخاة.

ثانيا: مبررات الانتقال من التعليم العام إلى الخاص :

شهدت المدارس الخاصة رواجا كبيرا في الآونة الأخيرة، إذ نلاحظ أن لجوء الأولياء إلى هذا النوع من التعليم أصبح بشكل كبير رغم الأثمان الباهظة التي تكلفها هذه المدارس، إذ يقال أن مستوى التعليم في الجزائر أصبح متدنيا في المدارس المجانية.ومن أهم الأسباب التي دفعت الأولياء إلى اللجوء إلى التعليم الخاص نذكر:

1- التخفيف من عبئ الذهاب و الإياب في كل من الفترتين الصباحية و المسائية خاصة بالنسبة لتلاميذ الطور الأول الذين يحتاجون مرافقة.

2- الرغبة في الحصول على تعليم جيد خاصة فيما تعلق باللغات الأجنبية.

3- التعليم الخاص يكون بالموازاة مع ثلة من الأخصائيين في علم النفس وتطوير الذات وإعادة التأهيل وتوفر تكوينا نوعيا في الإعلام الآلي.

4- الاعتماد على طرق بيداغوجية حديثة وفق مهارات التفوق المدرسي.

5- زيادة الطلب على التعليم الرسمي والذي يفوق العروض فيه على الطلب لهدا فان القطاع الخاص يتقدم لتلبية الطلب الاجتماعي المتزايد والذي لا يمكن للتعليم العام الوفاء به لاعتبارات كثيرة

6- تعدد دوافع الغرض من التعليم الخاص والدي يسعى إلى تقديمه القطاع الخاص اما لدوافع إنسانية وإما لأغراض المنفعة والمكاسب الاجتماعية وسياسية معينة أو لأرباح سريعة (جوهر، 2012)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ثالثا: مميزات التعليم الخاص

لقد شهد القرن العشرين جملة من التفجرات الإنسانية لعل من أهمها تفجر التطلعات الإنسانية نحو حياة أفضل متمثلة في الدرجة الأولى في رغبة تحقيق فرص تعليمية متساوية لابناء البلد الواحد وذلك كمطلب أساسي من مقومات المواطنة وكشرط من شروط التقدم المضطرد والذي يتطلب قدرا وافرا من التعليم ونلاحظ أن عدد الطلبة الملتحقين بالمستويات التعليمية قد ارتفع كثيرا في الفترة الأخيرة كل هذا كان في القطاع العام إلا أن الاتجاه إلى التعليم العام بدا يشهد نوع من الانحراف على مساره المعهود أين ظهرت الحاجة إلى التعليم الخاص في ظل الازدياد الهائل لعدد المتمدرسين (الصالحين، 1998)

وقد تميز هذا النمط من التعليم بمجموعة من المميزات قد تكون سببا في تميز وتفرّد التعليم الخاص رغم خضوعه للوزارة.

(الاحترام -الحوار-احترام التوقيت - مراقبة وتتبع التلميذ - اللغات - عدم إضراب الأساتذة -عدم الاكتظاظ ...) وذلك كما يلي:

1- **الاختيار الشخصي للمؤسسة من طرف الآباء** :فالآباء هم اللذين يختارون المؤسسة التي يدرس فيها أبناؤهم ويصبح الآباء شركاء في العملية التعليمية لأبنائهم بخلاف التعليم العام .

2- **المؤسسة الخاصة فضاء للحوار** وهي محل للاستماع والبوح ،وللتلميذ ملف للسلوك يقوم الحارس العام بجمعه عند نهاية كل حصة وهناك مجلس للاستماع يكون فيه مختص نفسي تربوي وبالنسبة للتلاميذ المتعثرين في بعض المواد يتم دعمهم مرة في الأسبوع

3- **الغياب** : في حالة غياب أستاذ هناك أستاذ مداوم للمادة حتى لا يضيع تلاميذ الحصة ، بينما في العام نجد بعض الأقسام بدون أستاذ لمادّة ما دورة كاملة .فنلاحظ مثلا في فترة الحملة الانتخابية غياب الكثير من الأساتذة وحتى المدراء لان المدير في الغالب يكون موظفا في المؤسسة لا تربطه بها علاقة انتماء كبيرة إذ يشعر أحيانا المعلم بالاغتراب في المحيط المدرسي خاصة في ظل بعض الظروف القاسية التي تشهدها بعض المدارس

4- **العدد والإكتضاظ** ، عدد التلاميذ لا يتجاوز في الخاص 24 تلميذ بينما في العام إلى 53 أو أكثر، فالإكتضاظ قد يكون عائقا في تتبع التلاميذ والتحكم في القسم

5- **احترام التوقيت** :هناك تدبير جيد للزمن المدرسي والغرض من ذلك هو إقحام الوقت للدعم والأنشطة الموازية كما أن الساعات التي يقضيها التلميذ في المدرسة الخاصة تراعي الخصوصيات كالتوقيت المستمر الذي يوافق ساعات عمل الآباء

6- **اللغات الحية والمعلوماتية** :

7- وذلك بتفوق التعليم الخاص بإدخال اللغات الحية في سن مبكرة كما أن المؤسسات الخاصة تزخر بوجود قاعات مجهزة بالحواسيب وغيرها من الأجهزة . وتحاول المدارس الخاصة إضافة مواد دراسة لتحفيز الطلبة على التحصيل العلمي وإعدادهم للمستقبل كإضافة بعض النشاطات العلمية و الفنية و الرياضية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

8- **اختلاف الاداء والطريقة:** رغم التشابه والتطابق أحيانا بين المقررات الدراسية إلا أنها تختلف من ناحية الأداء والطريقة المتبعة في إيصال المعلومات فنجدها أكثر ايجابية في المدارس الخاصّة

9- **توفير مستويات أمان أفضل للتلاميذ:** بما أن نسب انتشار المخدرات والكحول والتدخين والعنف والتسيب الأخلاقي أقل انتشارا بين تلاميذ التعليم الخاص

10- **الرقابة المستمرة :** تأطير الرقابة الدائمة من الطاقم الإداري والبيداغوجي.

11- **رفع انتاجية المدرسين:** تلعب الإدارة دورا مهما في رفع إنتاجية و أداء مدرسي التعليم الخاص حيث يقل التساهل مع تسيب معلمي المدارس الخاصة و ذلك بتطبيق القوانين الصارمة تجاههم في حالة ارتكاب الأخطاء .

12- **توفير برنامج المحتوى الديني:** توفر بعض المدارس الخاصة برنامج خاص بالمحتوى الديني و الأخلاقي كتعليم و تحفيظ القران و تعليم التربية الإسلامية، و هذا العامل يتوافر بشكل ملحوظ في المدارس الخاصة لأن التعليم الديني و الاهتمام الأخلاقي لا يعتبر جزءا رئيسيا ضمن برامج التعليم الحكومي و بعض المدارس الخاصة تعمل على تعزيز القيم الدينية و الأخلاقية بالإضافة إلى دعم القيم المدنية و الحقوق العامة و الخاصة و تفعيل المشاركة السياسية و الاجتماعية.

13- **السمعة الأكاديمية :** لكل مدرسة خاصة سمعتها التي تميزها عن نظيراتها ، فتمتاز في النظم و القوانين المدرسية و الإدارية المطبقة على الطلبة و الأكاديميين فيما يتعلق بقواعد السلوك و الانضباط .

كذلك من صور السمعة الأكاديمية لدى المدارس الخاصة حرصها على استقطاب الكفاءات من الموظفين و المعلمين من حملة الشهادات العليا و مديري هذه المدارس .

كما أن المدارس الخاصة لديها المرونة لإنشاء برامجها المتخصصة لخدمة تلاميذها و لها أن تبتكر في مناهجها لكن ضمن الإطار العام المحدد من طرف الوزارة الوصية (غنام، 2020)

رابعا: عيوب التعليم الخاص:

يتساءل الكثير حول اذا ما حققت المدارس الخاصة كل الطموحات التي يبحث عنها أولياء الأمور في التعليم الخاص لكن رغم ذلك لا يخلو هذا النمط من العيوب

1- **الهدف الربحي:** معظم المدارس الخاصة هدفها ربحي تجاري وتدار من اجل تعظيم الأرباح وهي بهذا تولى التعليم أولوية وأهمية بالمقاربة مع تحقيق الهدف الربحي الذي يراعى في المقام الأول.

2- **الاتكالية:** التأثير السلبي للمدارس الخاصة على شخصية الطفل بسبب تعلم الاتكالية نتيجة سهولة الانتقال والارتقاء والنجاح.

3- **الشعور بالتعالي:** شعور الطفل انه مميز عن أبناء جيله وأن الآخرين اقل منه رفعة يخلق لدى الطفل شرخ في بناء شخصيته إذ يتولد لدي التلاميذ شعور بالفوقية ويخلق لديهم اعتقاد بان المال يجلب العلم وأن المعلمين لديهم اقل منهم درجة طالما يدفعون أموالا.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

4- **الرسوم الباهضة** :ارتفاع رسوم و مصاريف المدارس الخاصة.

5- رغم أن الظاهر من هذا النمط من التعليم انه يطبع عليه طابع الجدية والإتقان في العمل وانه ظهر لإنهاء الفوضى التي تطبع النشاط التعليمي التقليدي إلا أن بعض عيوبه واضحة للعيان والأخرى انكشفت خلال أزمة كورونا.

6- **التكلفة**: تشكل التكلفة النظرة الأولى بالنسبة لمعظم الناس عند اختيارهم له لتعليم أبنائهم حيث أن بعضها مكلف جدا و يعتبر اكبر عيب في التعليم الخاص يوازي أحيانا التعليم الجامعي في التكلفة.

7- أن الربح المادي قد يدفع المدارس الخاصة إلى تكرار الامتحانات خلال الفصل الدراسي بغية تحسين أداء التلاميذ في الاختبارات النهائية إرضاء لأولياء التلاميذ.

8- تعزيز التفاوت والطبقية في المجتمع: تعتمد المدارس الخاصة على الانتقائية في قبو التلاميذ للدراسة فيها: إضافة إلى غياب التماسك الاجتماعي بين الطالب ومحيطه الاجتماعي

9- تعزيز سلطة الوالدين على الطالب والمدرسة خوفا من خسارة المدافع المدفوعة (غنام، 2020)

فبالنسبة للعيوب الظاهرة فهذا التعليم يمثله القطاع الخاص الذي هو عبارة عن قطاع هدفه ربحي بالدرجة الأولى و لما كان الهدف ربحي فانه قد يتعارض مع بعض الانتكاسات والاختلالات التي يتعرض لها هذا التعليم خاصة في حالات الرسوب التي يتعرض لها بعض التلاميذ الذين لا يملكون مؤهلات جيدة تمكنهم من التدرج لذلك قد يلجأ بعض المسؤولين في هذا القطاع إلى تسيير العملية التعليمية دون مراعاة الضوابط العلمية و اللجوء إلى تضخيم النتائج بمقابل مادي حتى لا يكون هناك رسوب.

أما العيوب التي انكشفت مع أزمة كورونا فذلك من خلال ما قامت به بعض المدارس الخاصة بإلزام الأولياء بدفع مستحقات الفصل الثالث رغم انتهاء الموسم الدراسي في الفصل الثاني بصفة قانونية.

خامسا: شروط التعليم الخاص في الجزائر:

إن التعليم الخاص في الجزائر أصبح واقعا حتميا له من الإيجابيات ما يقابله من السلبيات حيث أن الأصل أن النظام التربوي من اختصاص الدولة إلا انه يمكن لكل شخص معنوي مؤهل قانونا إنشاء مؤسسات خاصة. بعد الحصول على ترخيص من الوزير المكلف بالتربية الوطنية.

إلا أن هذا التعليم محاط بجملة من الشروط ونوع من الوقاية من طرف الوزارة الوصية من بينها:

فيما يتعلق بشروط التكوين:

- يجب أن يكون التعليم الخاص باللغة العربية في جميع المستويات وجميع المواد.
- تلزم المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم بتطبيق برامج التعليم الرسمية التي يحددها الوزير المكلف بالتربية.
- يخضع كل نشاط تربوي أو بيداغوجي تعتزم المؤسسات الخاصة إضافته علاوة على النشاطات التي تحتويها البرامج الرسمية إلى ترخيص مسبق من وزير التربية الوطنية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- يجب أن تكون شروط توظيف مدير مؤسسة خاصة للتربية و التعليم ومستخدمي التربية و التعليم العاملين بها مطابقة على الأقل للشروط المطلوبة في توظيف نظرائهم في القطاع العام.
- يمكن نقل تلاميذ من مؤسسة خاصة للتربية والتعليم إلى مؤسسة عمومية ومن مؤسسة عمومية إلى مؤسسة خاصة.
- يمارس وزير التربية الوطنية الرقابة البيداغوجية والإدارية على المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم بنفس الكيفية التي يمارسها على المؤسسة العامة.
- يتعرض مؤسسو ومديرو المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم المخالفون للأحكام إلى العقوبات المنصوص عليها قانونا.

فيما يتعلق بالبرامج التعليمية المطبقة:

- يتعين على مؤسسة التعليم الخاصة تطبيق البرامج الرسمية المدرسة في المؤسسات العمومية التابعة لوزارة التربية الوطنية ويشارك التلاميذ المسجلون في مؤسسات التعليم الخاص المنشأة قانونا في الامتحانات والمسابقات التي تنظمها وزارة التربية الوطنية.
- يتوج تمدرس التلاميذ في المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم بالامتحانات التي ينظمها القطاع العام. بنفس الصيغة وبنفس الشروط المطبقة على التلاميذ المتمدرسين في المؤسسات التعليمية العمومية.

سادسا: علاقة التعليم الخاص بوزارة التربية و التعليم ومدى رقابتها :

بعد ما كانت العملية التعليمية حكرا على القطاع العام شهدت الجزائر دخول للقطاع الخاص بما يخوله القانون له في العملية التعليمية و كذلك لجوء الدولة إلى السماح بإنشاء المدارس الخاصة بموجب القانون الصادر في 2005 و الذي تنص المادة 10 منه على ما يلي : " يخول لكل شخص طبيعي أو معنوي مؤهل يخضع الى القانون الخاص ان ينشأ مؤسسة تعليمية خاصة و قد جاء هذا القانون في ظل الإصلاحات التربوية التي أقرها مجلس الوزراء في أفريل 2002 و الذي وافق عليه البرلمان بغرفتيه و بهذا تم فتح المجال أمام الخواص لإنشاء مدارس خاصة وعقب هذا القانون المرسوم التنفيذي رقم (02/05) المؤرخ في 8 نوفمبر 2005 و الخاص بانشاء مؤسسات التربية و التعليم الخاصة و فتحها .والمتضمن دفتر شروط من الوزير المكلف بالتربية الوطنية(المرسوم 02/05، 2005)

إن هذه القوانين فرضت رقابة على هذه المدارس وذلك بخضوعها للقانون من جهة وعن مراقبتها من جهة أخرى عن طريق الإعلان عن موارد ومبالغ تمويلها بما فيها الهبات و والوصايا

حيث تقوم وزارة التربية و التعليم بمراقبة التعليم في المدارس الخاصة بشكل مباشر و ذلك بإرسال مشرفين تربويين للاطلاع على الأوضاع التعليمية و الوقوف غلى واقع العملية التعليمية هناك و إعداد التقارير عن كل مدرسة بالإضافة إلى الاطلاع على مؤهلات المعلمين و الأساتذة و خبراتهم و مدى ملائمتهم لذلك ، كذلك القيام بابداء ملاحظات نقدمها للمدارس حول الأنشطة و هذا كله يرافقه وضع الوزارة لمجموعة من القوانين الخاصة بهذه المؤسسات تحدد فيها كل الشروط الواجب مراعاتها في هذه المدارس ابتداءا من الجانب المادي الهيكلي الى الجانب التعليمي التربوي و شروط الالتحاق و الرسوب و الانتقال و التراخيص القانونية و الامتحانات و معاييرها و كل ما من شأنه تسيير المدرسة الخاصة أهمها المرسوم التنفيذي رقم 02/05 المؤرخ في نوفمبر 2005 بالإضافة النموذجي الموقع بين وزارتي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

التربية والتعليم ووزارة التجارة، الذي أفرجت الوزارة مؤخرا من أجل تنظيم التعليم الخاص والوقوف على أهم اختلالاته (مرسوم 02/05)

أهم النقاط التي جاء بها العقد النموذجي الموقع بين وزارتي التربية والتعليم ووزارة التجارة :

نصت المادة 08:

على ضرورة تعليم التلاميذ حضوريا على مستوى المؤسسة الخاصة و في حالة حدوث طارئ تضمن المؤسسة الخاصة استمرارية التعليم عن بعد و عند استحالة تطبيق نظام التعليم ن بعد تلزم المؤسسة الخاصة بإرجاع مستحقات التمدرس .

و قد جاءت هذه المادة من اجل رفع العين على الأولياء أمام تهرب العديد من المؤسسات التربوية الخاصة بعد جائحة كورونا و تنصلها من تقديم دروس خاصة للتلاميذ من العقد النموذجي .

و قد تناولت المادة 12ملف المستحقات الذي كان محل خلاف بين الأولياء و بعض المدارس الخاصة حيث نصت على أن يلزم ولي التأمين بدفع مستحقات التمدرس بعنوان السنة الدراسية حيث تحدد هذه المستحقات لكل مرحلة و مستوى تعليمي بإسقاط على شكل دفعات لثلاثة أشهر مجزأة شهريا و باحتساب كل الرسوم (م12)

_ و نصت المادة 12 من عقد التمدرس على منع إلزام التلاميذ بدفع تكاليف أخرى باستثناء تلك المحددة في العقد كما يمكن للطرفين مراجعة مستحقات التمدرس المحددة في العقد بناءا على طلب إحداهما على أساس تقديم مبررات مؤسسة و يتم تدوين الأسعار الجديدة المتفق عليها في ملحق العقد كما يجب على المؤسسة الإعلام و الإشهار عن مستحقات التمدرس و النشاطات الاختيارية على مستوى الفضاءات المخصصة لهذا الغرض وفقا للمادة 14 من المقرر الوزاري في حين يتم دفع مستحقات التمدرس و النشاطات الاختيارية حسب ما ورد في المادة 15 وفقا للكيفيات التالية أما بالتحويل البنكي آو الدفع الالكتروني و يمنع منعا باتا الدفع النقدي و يعاقب عليه قانونا في حين يمكن للولي طلب الاستفادة من الدفع المؤجل آو على أقساط إذا قدم مبررات قانونية لذلك (م13)

أمام هذه الإجراءات الجديدة و التي ضيقت الخناق أكثر على نشاط المدارس الخاصة يمكن القول أن هذه المدارس قد فقدت كثير من صلاحياتها القانونية التي منحتها لها مراسيم الاعتماد الأساسية و ذلك نتيجة لرقابة الدولة عليها و على كل البرامج المسطرة لها و فرض الالتزامية في تسييرها وفق القانون المسطر لها.

إلا أن هذه الرقابة رغم كل شيء طبقي الرقابة الشكلية فقط غير مستمرة فمن غير المنطقي أن تكون الرقابة من طرف الوزارة مستمرة و يومية بالإضافة إلى تواطؤ العديد من المراقبين و المفسدين مع مسؤولي هذه المدارس الخاصة في حالة الاختلالات الواقعة في هذه المدارس سواء كان الأمر يتعلق بالبرامج التي لا تتطابق مع ما نصت عليه الوزارة الوصية و تتطابق في كثير من الأحيان مع برامج الفرنسية بلغات أجنبية غير اللغة العربية خاصة في المدن الكبرى مثل منطقة القبائل .

من هذا المنطلق يتضح أن المدارس الخاصة لا تتمتع بالاستقلالية التامة و إن كانت تسطرها قوانين مخالفة نوعا ما إلى تلك التي تحكم المدارس العامة إلا أنها خاضعة لرقابة الدولة ممثلة في وزارة التربية و بالتالي الاستقلالية التي يمكن أن تتمتع بها المدارس الخاصة تكمن فقط في بعض الجوانب الممثلة في طريقة التمويل و في أساليب التسيير الداخلية و في بعض الإجراءات التي تتمتع بها المدارس الخاصة أما فيما يتعلق بالبرامج المسطرة و سير الامتحانات و غيرها من العناصر الجوهرية في العملية التعليمية فلا يمكن أن تسير إلا في إطار ما أقرته القوانين و ما نصت عليه اللوائح التي وضعتها وزارة التربية الوطنية .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

سابعا: الإجراءات المتبعة في حالة القوة القاهرة (أزمة الكورونا نموذجا):

قامت وزارة التربية والتجارة بتوقيع على نموذج عقد وزاري مشترك عقب أزمة كورونا.

وبصدور المقرر الوزاري المشترك بين وزارتي التربية الوطنية و التجارة الذي يحدد العلاقة بين المدارس الخاصة و أولياء التلاميذ فقد تم تأطير العلاقة التعاقدية بين طرفين لسد الفراغات القانونية الموجودة و تجنب المشاكل حتى تتمكن المؤسسات الخاصة من جهة وأولياء التلاميذ من جهة من تجسيد علاقاتهم في إطار منظم و شفاف.

و قد تضمن المقرر الوزاري المشترك الذي يحدد نموذج عقد التمدرس 25 مادة حيث نصت المادة الأولى منه على موضوع العقد الذي يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات تمدرس التلميذ في المؤسسة الخاصة و حقوق و التزامات الطرفين .

و أهم ما جاء في هذا العقد هو ضمان استمرارية التعليم عن بعد في حال حدوث طارئ و بشأن طريقة التدريس و مسؤولية المؤسسة الخاصة فقد ألزمت المادة 08 من المقرر ذاته المدارس الخاصة بضمان استمرارية التعليم عن بعد للتلاميذ في حالة استحالة مواصلة " التعليم الحضوري" بصفة عادية في حالة حدوث طارئ كما فرضته جائحة كورونا التي ألزمت المدارس الخاصة بمواصلة التعليم عن بعد.(المقرر الوزاري، 2020)

أما المادة 11 فقد ألزمت المدارس الخاصة بإسقاط إلزامية الأولياء بدفع مستحقات التمدرس في حالة حدوث طارئ حيث أفادت انه في حالة القوة القاهرة فإن الإجراءات الواجب اتباعها تمنع طرفي العقد من تنفيذ التزاماتهما وتعفيهما قانونا وتكون المدرسة ملزمة بإرجاع التكاليف المدفوعة.

و بخصوص المادة الخلافية فإنه في حالة عدم الاتفاق يتم إخضاع المسائل ذات الطابع التجاري غير المتفق عليها لتحكيم وزارة التجارة لتبث فيها و تتخذ في شأنها قرارا ملزما للطرفين، أما المتعلقة بالجانب التربوي فإنها تخضع لحكم وزارة التربية الوطنية التي تلزم الطرفين بقرارها . (المقرر الوزاري، 2020)

ثامنا: العقبات التي تعترض المدرسة الخاصة في ظل رقابة الدولة:

لقد كان رهان المدارس الخاصة هو تحقيق التوازن بينها وبين المدارس العامة من جهة وتحقيق اكبر قدر ممكن من النجاح ومن جهة أخرى إثبات التفرد والتميز ببناء مدرسة متعلمة فالمدرسة كمؤسسة اجتماعية وقائدة لعملية التغيير المجتمعي عليها التحرك لتصبح منظمة متعلمة ومن هدا المنظور فقد أصبح التعليم الخاص توجيها عاما نحو التجريب والإبداع والتنظيم لتحقيق اكبر قدر من التميز(الطويل، 2009)

إلا أن المتتبع لشروط فتح المدارس الخاصة في الجزائر و بالتركيز في الأطر القانونية الخاضعة لها هذه المدارس .و التي تشكل في كثير من الأحيان عقبات في وجه المسيرين للمدارس الخاصة الذين يراهنون على تحقيق نتائج مختلفة عن تلك التي تحققها مؤسسات التعليم العام .فإن ذلك يؤدي إلى التساؤل حول المردود الذي تقدمه وتوفره هذه المدارس الخاصة لكل طالب زيادة عما تقدمه المدارس العام خاصة في ظل السيطرة و الرقابة القانونية للمدرسة الخاصة و التي تطابق الظروف التي نشأت في ظلها المدرسة العامة فقد كان من جملة الأسباب التي دفعت بالأولياء إلى الهروب من المدارس العامة و اللجوء إلى المدارس الخاصة رغم التكاليف الباهظة التي يتطلبها التعليم الخاص هو الرغبة في تحقيق نتائج مرجوة مختلفة على ما يوفره التعليم العام من مردود مدرس فإذا كان

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

التعليم الخاص يخضع لنفس شروط التعليم العام و يطبق نفس البرامج و المناهج و يتعين على التلاميذ الخضوع لنفس الامتحانات فذلك يحول دون لمس الإنفراد و التميز في المدارس الخاصة في ظل التمسك بوصاية الوزارة.

تاسعا: التوقعات والآفاق :

يمكن تحديد رسالة المدرسة بأنها المبرر من وجود المدرسة التي قامت من اجل تحقيقها والأثر الذي تسعى إلى تأكيده في المجتمع وهي توضح لشخصها وهويتها وتعريف بتوجهاتها وهي قائمة تتضمن إعلان المدرسة لأهدافها وفلسفتها وتعريف المجال الذي تعمل فيه ومما هو جدير بالذكر أن رسالة المدرسة يجب أن تكون متسقة مع رسالة النظام التعليمي ككل في المجتمع.

أما رؤية المدرسة فتعبر عن الصورة التي تريد المدرسة أن تحققها لنفسها في المستقبل آو الأحلام المطلوب تحقيقها والتمييز الواجب تحقيقه. (الهنداوي، 2009)

كل هده العناصر كانت من قبيل المطالب التي راهنت عليها المدرسة الخاصة من اجل تحقيق مردود فكري وعلمي جيد تستطيع من خلاله أن تثبت وجودها أمام عراقة المدرسة العامة المتأصلة

ولما كان التعليم يقتضى توفير الشروط المادية والنفسية التي تساعد المتعلم على التفاعل النشط مع عناصر البيئة التعليمية في الموقف التعليمي فقد عكفت المدرسة الخاصة على تحقيق وتوفير الخبرة والمعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة التي يحتاج إليها المتعلم بأدق وأيسر الطرق وذلك بتحقيق موقف تعليمي جاد وفعال (مرعي، 2005)

وبصدور القانون الذي ينظم سير هذه المؤسسات يأمل مهتمون بالشأن التربوي ان يساهم في تصحيح الأخطاء الجمة التي تحدث بالمدارس الخاصة وبالخصوص ما تعلق بمستوى التعليم والنتائج المضخمة التي تمنح للتلاميذ والتي سرعان ما تنكشف في الامتحانات الرسمية التي تضع نتائج المدرسة الخاصة في المراتب الأخيرة بنسب نجاح متدنية.

خاتمة:

- إن الانضباط والتنظيم وعدم الاكتظاظ التي تمتاز بها المؤسسات الخاصة هي عوامل مهمة للتحصيل العلمي الجيد وهذه كلها إضافات بالمقارنة بالتعليم العام.

إلا أن الهدف المادي الربحي والتكاليف الباهظة وعدم خضوع الرسوم الدراسية لضوابط ومعايير ذات إطار صحيح هو ما يلام على هذه المدارس، كما أن بعض مسؤوليها يستغلونها لمنح الشهادات للتلاميذ الراسبين في إطار التعليم وفي هذا هدر لمصداقية التعليم الحقيقي للتلميذ. كل هذا بالإضافة إلى الرقابة التي تفرضها السلطة الوصية ابتداء من كيفية إنشائها إلى طريقة تسيرها وكذا الضوابط التي تفرضها القوانين المنظمة لها حالت في كثير من الأحيان دون تحقيق الهدف المتوخى والذي أنجزت من اجله وهذا ما أثبتته بعض الإحصائيات التي أكدت انه ليس هناك الكثير من الاختلاف في النتائج بين المدارس العامة والخاصة.

ومع ذلك فان خضوع المؤسسات لوصاية الوزارة له جانبان أحدهما إيجابي و الآخر سلبي فالجانب السلبي يتمثل في أن يصبح عائق أمام تحقيق نتائج تختلف في التعليم العام .خاصة أن حسب بعض الدراسات فإنه لا يوجد فرق نوعي في النتائج بين الخاص و العام .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أما الإيجابي فيتمثل في عدم التمكين لهذه المؤسسات لخدمة مصالح معينة أو أطراف معينة إدا أنها لو لم تكن خاضعة مباشرة للمراقبة من طرف الوزارة الوصية فإن النتائج ستكون وخيمة لأن التضخيم للنقاط يحيد عن أداء مثالي في عملية التدريس ويؤدي لا محالة إلى نتائج وخيمة خاصة إذا كان غرضها مادي بحيث و أمام رغبة الأولياء في إنقاذ أولادهم من الضياع و من مشكلة التسرب المدرسي لأنه في اعتقاد الكثير من الأولياء أن هناك مرحلة معينة يصعب فيها السيطرة على أولادهم كالمراهقة و يصعب إجبارهم على الدراسة لذلك لا بديل على مشكلة التسرب إلا المدارس الخاصة لتخطي عقبة المراهقة دون التركيز على التحصيل الفعلي.

قائمة المراجع:

- ✓ توفيق احمد مرعي، 2005، طرائق التدريس العامة، عمان، دار المسيرة.
- ✓ سعود بن هاشم جليدان، 2011، تفضيل التعليم الخاص على العام، جريدة العرب الاقتصادية الدولية.
- ✓ عبد الرزاق الصالحين، 1998، طرق التدريس العامة،دار الكتب الوطنية، بنغازي.
- ✓ علي صالح جوهر،وائل وفيق رضوان، 2012، التعليم العالي العام والخاص، مصر، المكتبة العصرية.
- ✓ غنام غنام، 2020، المدارس الخاصة بين المزايا و العيوب، سلسلة أبحاث تربوية ، اشراقات.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 05/02، المؤرخ في نوفمبر 2005
- ✓ مصطفى السيد دبوس ، 2018، تثمين خدمات الدولة في اطار ما تقدمه المرفق العام من خدمات دراسة تحليلية، القاهرة.
- ✓ المقرر الوزاري المشترك بين وزارة التربية ووزارة التجارة.
- ✓ هاني عبد الرحمان الطويل، 2009، المدرسة المتعلمة، عمان، دار وائل.
- ✓ ياسر فتحي الهنداوي، 2009، إدارة المدرسة وإدارة الفصل، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)